الثورة الجمعة 20 ذو الحجة 1431هـ الموافق 26 نوفمبر 2010م العدد (16816)

مدير عام التعليم الفني والمهني بمحافظة ذمار لـ« الثورة »:

التعليم الفني يتطور بوعي المجتمع وفهم الخصوصية

يكتسب التعليم الفني والمهني أهمية كبيرة في حياة مجتمعنا اليمني ولذا أولت الدولة اهتماما كبيراً بهذا القطاع الحيوي الهام وذلك من خلال إنشاء وزارة خاصة بهذا القطاع وهي وزارة التعليم الفني والتدريب المهني التي قامت بإنشاء معاهد فنية حديثة تهدف إلى تطوير هذا التعليم والحرص على أن تسهم مخرجاته بفاعلية في رفد سوق العمل بالكوادر الفنية المطلوبة للمشاركة في تنمية البلاد..
ولذا حرصت (الثورة) على تسليط الضوء على أوضاع التعليم الفني والمهني في محافظات الجمهورية وذلك من خلال إجراء لقاءات مع الإخوة مدراء عموم مكاتب التعليم الفني والمهني في المحافظات.. والتي ننشرها في حلقات حيث نلتقي اليوم الأخ/المهندس عصام حسن عبدالعزيز - مدير عام مكتب التعليم الفني والتدريب المهني بمحافظة ذمار الذي تحدث في البداية عن أوضاع التعليم الفني والمهني بذمار قائلاً:

ذمار/ رشاد الجمالي

● سوق العمل متغير.. ومناهجنا ليست ثابتة.. وعجز التجهيزات تجاوز الـ50%
● 13 معهداً وكليتي مجتمع في محافظة ذمار قيد التنفيذ

يشكل التعليم الفني والتدريب المهني ركيزة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما له من مكانة متميزة في توفير العمالة الوسطية من الفنيين ومساعديهم ومع بزوغ عام ٢٠٠١م تم استحداث وزارة التعليم الفني والتدريب المهني جمعت شتات هذا النوع من التعليم تحت إشراف جهة واحدة، وتزامن ذلك مع الاهتمام المتزايد للقيادتين التعليمية والسياسية بهذا القطاع، مما تطلب زيادة متسارعة في حجم المشاريع من البنية الأساسية وتأهيل وتدريب القوى التعليمية وتأمين التجهيزات.

إلا أن غياب الدور التخطيطي من قبل راسمي السياسات العليا لجميع مراحل وأنواع التعليم والذي لا يزال دوره غائباً حتى اليوم وهو ما حدده قانون التعليم العام رقم (٤٥) لعام ١٩٩٢م المتمثل بإنشاء المجلس الوطني للتعليم ليقوم بمهام التخطيط الاستراتيجي بالتعاون مع الشركاء المعنيين في تحقيق توازن نسبي بين المراحل بحسب الأهمية النسبية لكل مرحلة تعليمية ناهيك عن مراعاة الأهداف والتوجهات الآتية والمستقبلية التي تخص كل مستوى والدور المنشود الذي يلعبه في برامج التنمية وسوق العمل، لاستيعاب أكبر عدد ممكن من مخرجات التعليم الأساسي والثانوي في مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني وذلك من أجل تخفيف العبء الناجم عن تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي فقد أصدرت الحكومة القرار رقم (٢٨٠)لعام ٢٠٠٢م بشأن الموافقة على البرنامج التنفيذي للاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني ومن أهم أهداف البرنامج.

رفع الطاقة الاستيعابية للتعليم الفني والتدريب المهني للوصول إلى نسبة (١٥٪) من مخرجات التعليم الأساسي والثانوي بحيث تغطي عموم المناطق وعلى مستوى الجمهورية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع للحصول على فرص الالتحاق بهذا التعليم.

خلق التوازن المطلوب بين مخرجات هذا التعليم والتعليم الجامعي لتصحيح الخلل القائم في هرم القوى العاملة.

التوسع في توفير خدمات التعليم الفني والتدريب المهني التي تحقق أهدافاً اجتماعية مباشرة والموجهة للعاطلين عن العمل وذوي الدخل المتدني والذين يتلقون المعونات الاجتماعية والمقيمين في المناطق الريفية.

تقليص الفجوة بين المستويات الثقافية والاجتماعية والتعليمية بين فئات المجتمع.

والتعليم الفني والتدريب المهني بمحافظة ذمار شهد نقلة نوعية فيما يتعلق بالبنى التحتية حيث لدينا الآن أكثر من ١٣ معهداً تحت التشييد إضافة إلى كلية المجتمع منها الآن والذي هو على وشك الاستلام النهائي معهد الدرب.

ومعهد ذي سحر المهني الصناعي وكلية المجتمع في المراحل الأخيرة لإنشائها كذلك المعهد المهني في طريزان شارف على الانتهاء إضافة إلى نعمان في إطار الإنشاء وإجمالي المباني التي يتم إنشاؤها ١٣ معهداً وكليتي مجتمع كما أن المعاهد التي تعمل الآن هي في مدينة ذمار ثلاثة معاهد هي المعهد التقني الصناعي والمعهد المهني الصناعي والمعهد التقني التجاري يعمل أيضاً في وصاب العالي المعهد المهني الصناعي على فرعين كهرباء بقسميها التحديدات واللف وفيما يتعلق بالمعهد التقني الصناعي بمدينة ذمار يحتوي على تسعة تخصصات تقنية هي من أحدث التخصصات بالإضافة إلى أنه لدينا الآن قسم حديث هو قسم التصاميم والديكور وقسم البناء وقم الالكترونيات والميكا الكترونيك.

إلى جانب تحديث الشراكة في سوق العمل بالإضافة إلى أنه يوجد لدينا في المعهد التقني التجاري قسم حديث هو قسم التسويق بشكل عام أوضاع المحافظة في التعليم الفني من حيث عدد الطلاب بلغ ٣٢٠٠طالب وطالبة.

● أما عن المناهج فقال:

– ليس لدينا مناهج ثابتة باعتبار أننا نتعامل مع سوق العمل وسوق العمل فيه متغيرات في الميكنة أو الآلة وليس لدينا مناهج وإنما تسمى وحدات وهذه الوحدات في ضوء التدريب ويتم توزيعها على أقسام التعليم الفني ٧٠٪ علمي و٣٠٪ نظري.

الإمكانيات المتوفرة

● أما عن الإمكانيات المتوفرة فقال:

– فيما يتعلق بالموازنات التشغيلية الإمكانيات لا بأس بها تغطي الحد الأدنى من متطلبات التعليم الفني لكن لدينا عجز في التجهيزات بالإضافة إلى أن المباني الجديدة لا توجد فيها تجهيزات والعجز تجاوز ٥٠٪ في تجهيزات المعهد التقني الصناعي ونحن في هذا الصدد نتابع الوزارة لتغطية العجز في التجهيزات للمعاهد القائمة وتوفير التجهيزات كاملة وحديثة وعصرية للمعاهد الجديدة.

الذين تخرجوا من التعليم الفني في العام الماضي ٢٠٠٩م ١٢٠٠طالب من بينهم ١٥٠ طالبة وهذه نقلة نوعية أن يكون بينهم ١٥٠ طالبة في محافظة ذمار تقريباً معظمهم التحق بسوق العمل إلا أن سوق العمل في محافظة ذمار مؤشراتها ضعيفة لان الأعمال التجارية هي عبارة عن عمالة تسويقية فقط لم تدخل الجانب الصناعي إلا أنه فيما يتعلق بالورش الحرفية والمهنية فيها الكثير من الطلاب الخريجين التحقوا بها مثل أقسام اللحام والتجارة أما فيما يخص تخصصات الكهرباء ميكانيك السيارات والتمديدات الصحية وغيرها كلها تلتحق بسوق العمل وتوفر فرص عمل معها.

● عصام حسن عبد العزيز

التعليم الفني في ذمار نشعر بارتياح كثير ويوجد تجاوب من السلطة المحلية إلا أن لدينا عجز في التجهيزات القائمة.

ومن خلال النسبة المطلوبة لسوق العمل في القطاع الخاص والمقدرة (٤٩,٩٪)أي حوالي (٢٢,١٩٠) فنياً خلال عامين دراسيين ٢٠٠٤-٢٠٠٦م من مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني فإذا ما تمت إضافة الطلب الحكومي الذي لم يشمله المسح وهو أكثر استخداماً للعمالة التقنية والمهنية وذلك بسبب ما يمتلكه هذا القطاع من المنشآت الزراعية والصناعية والخدمية ستكون هناك زيادة لطلب هذه المخرجات.

إن هذا التقرير ومن خلال إشارته إلى النسبة المطلوبة لسوق العمل في القطاع الخاص من مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني يؤكد أن هناك طلباً متزايداً على مخرجات هذا التعليم مستقبلاً وإذا علمنا أن عدد المقبولين في التعليم الفني والتدريب المهني للعام الدراسي٢٠٠٣/٢٠٠٤م في كافة المراحل وفي جميع التخصصات هو (٧,٦٩٩) طالباً وطالبة وأنه قد تخرج منهم ما نسبته(٦٩,٢٪) في نهاية العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦م فإنه يمكن القول بأن مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني ليس بإمكانها تغطية احتياجات السوق المحلية خلال الفترة التي يحددها هذا التقرير.

وهذا يعني ضرورة قيام الوزارة بالعمل على زيادة التوسع الكمي والنوعي من مخرجاتها لمواجهة الاحتياجات الراهنة والمستقبلية لسوق العمل وفقاً للتخصصات المهنية والتقنية المطلوبة.

ومن العرض السابق يتضح أن العلاقة بين التعليم التقني والتدريب المهني وسوق العمل ظلت ضعيفة طوال الفترة الماضية وما زالت كذلك حتى وقتنا الراهن على الرغم من البرامج المحدودة التي تمت بهدف تحسين هذه العلاقة مثل تجربة التدريب التعاوني والدورات التدريبية القصيرة التي بدأت منذ عام ١٩٩٨م واستمرت حتى الآن إلا أن دورها ما زال محدوداً في هذا الاتجاه حيث يشير تقرير نتائج مسح الطلب للقوى العاملة في قطاع المنشآت لعام ٢٠٠٣م إلى أن عدد العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الذين يحتاجون إلى دورات تدريبية لرفع كفاءتهم الأدائية بلغ (٤٢,٠٠٠) عامل وأن الأكثر احتياجاً هم الاختصاصيون بواقع(٧٠,٥٪) يليهم الفنيون والمهنيون المساعدون بواقع(٦٠,١٪) والمدراء بواقع (٣٤,١٪) والحرفيون بواقع (١٥,٢٪) والكتبة بواقع (١١,٤٪).

كما يشير التقرير أيضاً إلى أن المجالات المطلوبة للتدريب هي التدريب المهني بواقع(١٣,١٪) والإدارة (١٣,١٪) والمحاسبة(١٢,٥٪) وصيانة المعدات(١١,٨٪) ويتبعها مجالات أخرى بنسب مختلفة أقلها (٠,٩٪) وأعلاها(٧,١٪) لمختلف التخصصات الصحية والزراعية واللغات الأجنبية والصحافة وهذا يعني إضافة أعباء جديدة على الوزارة لتوسيع أو زيادة فعاليات نظام التعليم والتدريب المستمر الذي تنفذه، وعلى الرغم من البرامج والمحاولات التي تمت إلا أن ربط التدريب بسوق العمل يتطلب إجراءات ودوراً نشطاً للتدريب ويعتمد هذا الدور بصورة كبيرة على تفعيل الأدوار للجهات ذات الصلة بالتعليم الفني والتدريب المهني.

هناك من الأسباب المؤدية إلى ضآلة نسبة تمثيل مخرجات هذا التعليم في سوق العمل، يأتي في مقدمتها ضعف الدور الذي يجب أن يقوم به كل من صندوق التدريب المهني وتطوير القدرات والمجالس المحلية من أجل تفعيل العلاقة الترابطية بين قطاعات سوق العمل المختلفة ومؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني لتحقيق الاستفادة المتبادلة بين الجانبين وخلق الثقة في ما بينهما من خلال التأكيد على أهمية هذه المؤسسات في إكساب القدرات والمهارات العالية لمخرجات هذا النوع من التعليم وفي إعادة تأهيل العاملين الذين تقادمت معارفهم ومهاراتهم بفعل المتغيرات الحالية التي يشهدها سوق العمل والمتطلبات المعرفية والمهارية التي استدعتها طبيعة هذه المتغيرات.

والحقيقة أن التعليم الفني والتدريب المهني لم يكتب له النجاح في تحقيق أهدافه الأساسية والتي من أهمها، تقليل حجم الفجوة بين مخرجاته ومتطلبات سوق العمل وكذلك تخفيف العبء على التعليم الثانوي والجامعي من خلال زيادة طاقته الاستيعابية لامتصاص أكبر قدر ممكن من مخرجات التعليم الأساسي والثانوي إذ لم يستطع التغلب على نقاط الضعف التي يمر بها والتي تعد بمثابة التحديات التي تتحكم في توجيه مسار علاقته بسوق العمل ومن أهم هذه التحديات الآتي:

– انعدام الثقة المبادلة بين نظام التعليم والتدريب المهني وبين أصحاب العمل والاتحادات الممثلة لمختلف قطاعات الإنتاج.

– عدم توفر البيانات والمؤشرات الواضحة والدقيقة عن سوق العمل من حيث حجم الوظائف المطلوبة ونوعها ومن حيث المستويات المعرفية والمهارية ومن حيث التخصصات المطلوبة التي تلبي الاحتياجات الفعلية لهذا السوق من الكوادر المؤهلة والمدربة.

– غياب التوافق بين مناهج وبرامج التعليم الفني والتدريب المهني واحتياجات سوق العمل، حيث يظهر ذلك من خلال فجوة نوعية وكمية تتمثل في وجود اختناقات في بعض المهن والوظائف ووجود فائض منها في وظائف أخرى في قطاعات سوق العمل.

– ضعف معدلات أداء مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني في الواقع العملي بسبب عدم وجود تنسيق بين مؤسسات التدريب ومواقع العمل والإنتاج.

– لا يتوفر الاهتمام الكافي بتدريس اللغة الإنجليزية وإدخال الحاسب الآلي وأعمال السكرتارية العصرية لكي تحصل مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني على المهارات التي تمكنهم من استخدامها وحسن التعامل معها في محيطهم العملي.

– عدم توافر المعلومات اللازمة والبيانات الضرورية عن المهن والحرف وعن مستوى الإنتاج والتوزيع لمختلف المهن مما يؤدي إلى عرقلة هذا التعليم.

– الكفاءة الداخلية:

من خلال تتبع فوج ظاهري لعدد(٣,٦٠٣) ،(١,١٧٥)،(٢,٠٠٣)،(٨٣٧) طالباً وطالبة تم قبولهم في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣م في مختلف المعاهد المهنية والتقنية وكليات المجتمع منها (٢٦) معهداً مهنياً بنظام سنتين و(٢٣) معهداً مهنيا نظام ثلاث سنوات و(١٢) معهداً تقنياً نظام السنتين وثلاث كليات مجتمع هي عبس، صنعاء، عدن على التوالي.

تخرج من هذا الفوج عدد(١,٩٧٩)،(١,٠٨١)،(١,٣٤٩)،(٣٧٠) على الترتيب شكل معدل التخرج من إجمالي القبول(٥٤,٩٪)،(٩٢٪)،(٦٧,٣٪) ،(٤٤,٢٪) على الترتيب أي أن نسبة الإهدار بلغت نحو (٤٥,١٪)،(٨٪)،(٣٢,٧٪) ،(٥٥,٨٪) على التوالي.. وهذا يوضح ارتفاع الإهدار التعليمي في المعاهد المهنية والتقنية بنظام سنتين وكليات المجتمع أما التعليم المهني نظام ثلاث سنوات بعد الأساسي فقد أوضحت المؤشرات انخفاض معدل الإهدار التعليمي فيه حيث بلغت نسبة الإهدار(٨٪).

ويتضح أن هناك تبايناً في معدلات الإهدار التعليمي بين المعاهد المهنية والتقنية فارتفاع معدلات الإهدار في المعاهد المهنية نظام سنتين يؤكد على تراجع الأهمية النسبية التي يوليها الطالب لمستويات هذه المعاهد التعليمية بالإضافة إلى أن هذه المعاهد لم تكن مهيأة من حيث المباني والتجهيزات والبرامج الدراسية وهيئات التدريس بالصورة التي يمكنها من زيادة الكفاءة الداخلية بالصورة المطلوبة، في حين أن المعاهد التقنية قد حققت تحسناً في الكفاءة الداخلية إذ انخفض معدل الإهدار التعليمي إلى (٣٢,٧٪) وهذا يدل على تزايد الاهتمام بهذه المعاهد والتي قد تكون أكثر تلبية لاحتياجات سوق العمل.

تفتقر السجلات المتوفرة لدى الوزارة للبيانات الدقيقة حول التجهيزات ومستواها الفني والتكنولوجي والإمكانيات التشغيلية التي تتمتع بها وتتوفر القليل من البيانات عن كمية التجهيزات دون نوعها أو حالتها أو أعمارها الافتراضية وبنظرة عامة يتضح أن:

مراكز ومعاهد التعليم الفني والمهني لا يتم بناؤها بحسب كثافة السكان وبحسب الاحتياجات المحلية، ناهيك عن تقادم بعضها والبعض الآخر يحتاج إلى ترميم وصيانة وبعضها يحتاج إلى استبدال خصوصاً التي تم نقل تبعيتها إلى الوزارة.

– معظم التجهيزات قديمة ومستهلكة تقلل من مقدرة الإمكانات التشغيلية ولا تجعلها تنسجم مع التقنيات الحديثة المتوفرة في السوق.

– المناهج والبرامج الدراسية:

المتتبع لواقع المناهج والبرامج التعليمية والتدريبية يجد أنها تتصف بالآتي:

– مازالت تتبع منهج الفكر التقليدي في عمليتي العرض والتلقي للعملية التعليمية من حيث الاعتماد على الإنشاء والحفظ والتلقين وذلك عن طريق تقديم كم هائل من المواد الدراسية تم تنظيمها منطقياً بهدف حشو عقول الدارسين بمعلومات ومعارف تأخذ طابع الجانب الثقافي أكثر من العلمي التطبيقي.

– جامدة ولا تواكب المتغيرات الحالية في سوق العمل.

– تهميش اللغة الانجليزية

– لا تساعد الطالب على عملية التعلم الذاتي.

– عدم وضوح أهدافها وهذا يشجع الاجتهادات الفردية لوضع مفرداتها الأمر الذي يؤدي إلى تفاوت معدلات التحصيل المهني والتقني بين المستويات في المؤسسة التدريبية نفسها وبين المؤسسات التدريبية المختلفة.

– لا ترتبط معلوماتها النظرية والجوانب التطبيقية بالمرحلة الدراسية التي قبلها ولا بالمرحلة التعليمية والتدريبية التي بعدها.

– عدم وجود توصيف مهني واضح أو تحديد معين لوزن المستويات المهارية والمهنية فالمعيار الوحيد حاليا هو عدد سنوات التدريب ونوع المؤسسات التي تقدم هذا التدريب وهذا يعني وجود فجوة بين معايير المعرفة والمهارات وبين النظام التدريبي والتعليمي وبين هذه المناهج والبرامج ومستوى التدريب.

– عدم ارتباط المناهج والبرامج وأساليب وطرق التدريس والتدريب بالمهارات والقدرات التشغيلية التي يجب اكتسابها في كل مستوى من التأهيل واحتياجات سوق العمل.

– تمر المناهج والبرامج التعليمية والتدريبية في الوقت الحالي بمرحلة انتقالية إثر المحاولات الحالية لتطوير وتحديث هذه المناهج ولكن هذه المحاولات يمكن القول بأنها عبارة عن خطط دراسية جاءت نتيجة أو رد فعل للاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني وهي في طابعها العام ضعيفة الصلة بمستويات سلم المهارات في سوق العمل.

متطلبات تطوير التعليم الفني

● وعن الإجراءات المطلوبة لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني قال:

– إعادة ترتيب أوضاع مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني من حيث الهيكلة وتقسيم الأعمال وفقاً للتخصصات وإعادة النظر في مجالاتها التعليمية والتدريبية وكذا مستوياتها التعليمية على أساس الاحتياجات الفعلية وبما يضمن المساهمة الفاعلة في عمليات التنمية.

– تفعيل البرامج التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني بما يمكن مؤسساته من تحسين مستويات الأداء وجودته والعمل على تفعيل دوره الحقيقي في المجتمع الهادف إلى خلق وإيجاد كوادر مدربة ومؤهلة تدفع بعجلة التنمية.

– توضيح وشرح الفلسفة التعليمية لمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني للقطاعات الاقتصادية المختلفة وأفراد المجتمع لسوق العمل وبيئاتها المختلفة بالتركيز على الدور الإيجابي الذي يمكن أن تعلبه هذه المؤسسات.

– اعتماد الأساليب الحديثة في تقديم المادة العلمية التي تقوم على أساس الاستفادة من وسائل التكنولوجيا الحديثة في الحصول على المعلومات وعرضها وتداولها والابتعاد عن الطرق التقليدية المستخدمة في العملية التعليمية كالتلقين والحفظ.

– القيام بالدراسات والأبحاث التي من شأنها دراسة سوق العمل لمعرفة الاحتياجات الحقيقية من التخصصات والمهارات لهذا السوق ومن ثم إعداد الخطط والبرامج الدراسية لترجمة هذه التخصصات والمهارات في صورة مخرجات تلبي تلك الاحتياجات.

– توفير المخصصات المالية اللازمة لتوسيع مشاركة التعليم الفني والتدريب المهني ومساعدته على القيام بدوره على الوجه المطلوب.

– التوسع في التخصصات المطلوبة التي من شأنها إدماج وتفعيل مشاركة الإناث في التعليم الفني والتدريب المهني لتحقيق أقصى استفادة من المزيج النوعي في التنمية الشاملة.

– استبدال التخصصات في المؤسسات التعليمية والتدريبية التي تقادمت بتخصصات جديدة تلبي احتياجات سوق العمل المحلية والإقليمية.

– اتاحة الفرص للمدرسين والمدربين للتأهيل والتدريب لتحسين مستوياتهم التعليمية والتدريبية داخلياً وخارجياً.

– تفعيل دور صندوق التدريب المهني وتطوير المهارات والمجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني لتوثيق الصلة بسوق العمل والقطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة.

– رفع مستوى الكفاءة الإدارية والمالية والعمل بالتخطيط الاستراتيجي بشتى أنواعه وكافة مراحله من أجل خلق آلية جديدة لتحقيق المواءمة بين التعليم الفني والتدريب المهني وسوق العمل بالشكل الذي يتحقق معه الاستفادة المتبادلة بين الطرفين.

– وضع معايير الجودة بجميع مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني التي من شأنها تقييم أدائها وجودة مخرجاتها وتلبيتها لاحتياجات سوق العمل بالمستوى المطلوب.

– العمل على خلق التوازن في التعليم الفني والتدريب المهني بين الريف والحضر من خلال إنشاء المعاهد وكليات المجتمع في المناطق المحرومة من هذا التعليم.

– تذليل العوائق الاجتماعية التي تحد من التحاق الإناث بالتعليم الفني والتدريب المهني والابتعاد عن الثوابت في شروط الالتحاق بالمعاهد ومنح الفتاة استثناءات بحيث لا يخضعن لعامل التنافس بسبب ضعف القدرة الاستيعابية لهذه المعاهد والكليات.

توسيع قاعدة التعليم

● ما هو تقييمكم لمستوى التعليم الفني والمهني في المحافظة؟.

– مقارنة بمحافظة ذمار وحجمها المحافظة محافظة وسطية والطلاب الذين في المعهد الفني هم طلاب من جميع المحافظات المجاورة بالإضافة إلى محافظات تعز وعمران وصعدة هؤلاء الطلاب نحن نستقبلهم في المعهد المهني وهذا يتطلب أن توسع قاعدة التعليم الفني في محافظة ذمار وتوسيعها شمل المنشآت والكادر.

لو قارنت التعليم الفني في عام ٢٠٠٦م و٢٠٠٥م وقرنته بالعام الحالي ٢٠١٠م ستلاحظ أن هناك فرقاً أكثر من ٣٠٠٪ في ما يتعلق بالعملية التعليمية أو في ما يتعلق بالمنشآت فقد وصلت أكثر من ذلك لأنه كان يوجد في ذمار معهد واحد.. والآن لدينا ١٣ معهداً ونطمح إلى أن يكون عام ٢٠١٢م بتشغيل الـ١٣ معهداً ليستوعب جميع التخصصات.

● ما هي في نظركم الإمكانيات المطلوبة لدعم التعليم الفني والمهني في المحافظة وتطويره والارتقاء به ليواكب متطلبات سوق العمل في داخل الوطن وخارجه؟

– بالتأكيد التعليم الفني يتحمل مسئولية كبيرة والمسئولية تكمن في شقين أنك ملزم كتعليم فني بتوفير متطلبات واحتياجات سوق العمل المحلي بالإضافة إلى أنك ملزم بتوفير متطلبات سوق العمل على المستوى الإقليمي، هذا يتطلب منك أن تكون شريكاً فاعلاً في سوق العمل وهذا يرتبط بالغرف التجارية والصناعية إلا أن المؤشرات في محافظة ذمار ضعيفة وهذا من أهم النقاط فبالتالي لأن أن تكون هناك مؤشرات عمل عبر الغرف التجارية وهذا بتصوري سوف يعمل على نقلة نوعية وآلية توفير متطلبات العمل، أما فيما يتعلق بسوق العمل الإقليمي ودول الخليج أنا عملت في السفارة اليمنية بالإمارات العربية المتحدة وكانت أهم المشاكل أن المجتمع اليمني هو عمالة عضلية ولم يتطور وأتذكر أننا استطعنا توظيف أربعة آلاف عامل داخل دولة الإمارات العربية الشقيقة لكن عندما يأتي الأربعة آلاف موظف هم من مخرجات التعليم المهني لسببين سوق دول الخليج العمل أرتفع وهم بغير حاجة للعمالة العضلية هم يريدون صيانة للمنشآت الحديثة والعصرية التي يتعاملون معها وهذا بالتالي لابد أن ينعكس على مخرجات التعليم المهني وأنا في تصوري الشخصي أن الحل لمشكلة البطالة هو المعاهد المهنية.

ولا بد أن تكشف الحكومة جهودها في هذا الجانب في توفير الإمكانيات في ما يتعلق بالتجهيزات ونفقات التشغيل والإمكانيات لكن لا نقول أن التعليم المهني لم يستطع أن يواكب سوق العمل بل هو يواكب سوق العمل المحلي لكن هل نستطيع أن نواكب سوق العمل على المستوى الإقليمي في دول الخليج أعتقد أن هناك صعوبة في التجهيز ووحدة التدريب وآلية التعامل معها.

الصعوبات

● ماهي أبرز الصعوبات التي تواجه مكتب التعليم الفني والمهني في المحافظة والحلول المطلوبة؟

– التعليم الفني لا يتطور إلا بوعي المجتمع وفهم الخصوصية التي يحتاجه التعليم المهني والتعليم الفني هو من أغلى أنواع التعليم المهني ومكلف وتتحمل الدولة أعباء مالية كبيرة لو تعلم أن الطالب الواحد يخسر الدولة ما يتجاوز الخمسين ألف ريال هذ في قسم واحد الكهرباء حتى ينتج لي وحدة أو خلية كهربائية على شان يتدريب، كما قلت لك أن التعليم الفني هو ٧٠٪ عملي و٣٠٪ نظري، أما عن أبرز الصعوبات هو عدم استيعاب خصوصية التعليم الفني وآلياته لابد أن السلطة المحلية تفهم ذلك وادعوا عبر صحيفتكم السلطة المحلية الدخول إلى ورش التعليم الفني لمعرفة استيعاب ماذا يعمل داخل الورش وماهو الجهد الذي يعمل داخل المعهد الفني في داخل الورشة ولابد أن نستوعب أو نعي نقطة واحدة وهامة رئيسية أن التعليم الفني يستوعب الطلاب الذين مستواهم التعليمي متدني وبالتعليم أنت تضطر أن تعلمهم في المواد العملية وترفع إمكانية قدراتهم في الجانب النظري لذا نحن نواجه عدم استيعاب المجتمع بأهمية التعليم المهني وأتمنى من الأخ المحافظ والمسئولين في السلطة المحلية والمالية أن يعطوا صلاحيات للموظفين ليعملوا وبعد ذلك يحاسبوهم.. يا أخي تخيل أننا إذا طلبنا قلماً أو غيره يصرف عبر استمارة وتستمر المعاملة أسبوعاً حتى يصرف ماذا هل نوقف التعليم أعطينا صلاحيات ثم تعال حاسبني لا نريد الفهم القاصر للمجلس المحلي أو لقانون السلطة المحلية عكس بيروقراطية داخلية لا الحكم المحلي هو حكم واسع الصلاحيات وعلى المحافظين أن يستوعبوا ذلك وأن يعكسوا الصلاحيات للمكاتب.